عام الطاعون في الرسوم البيانية: أغرب اقتصاد على الإطلاق[1]

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

انخفض حجم الاقتصاد الأمريكي، مقاسًا بالناتج المحلي الإجمالي "بالدولار الحالي" (غير المعدل للتضخم)، إلى ٢٠.٩ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وفقًا لمكتب التحليل الاقتصادي هذا الصباح.

الأرقام أدناه معدلة حسب التضخم، مع تعديلات على أساس "دولارات ٢٠١٢". في هذه الدولارات لعام ٢٠١٢، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣.٥٪ في عام ٢٠٢٠، وهو أسوأ انخفاض سنوي منذ عام ١٩٤٦ (عندما انخفض بنسبة ١١.٦٪).

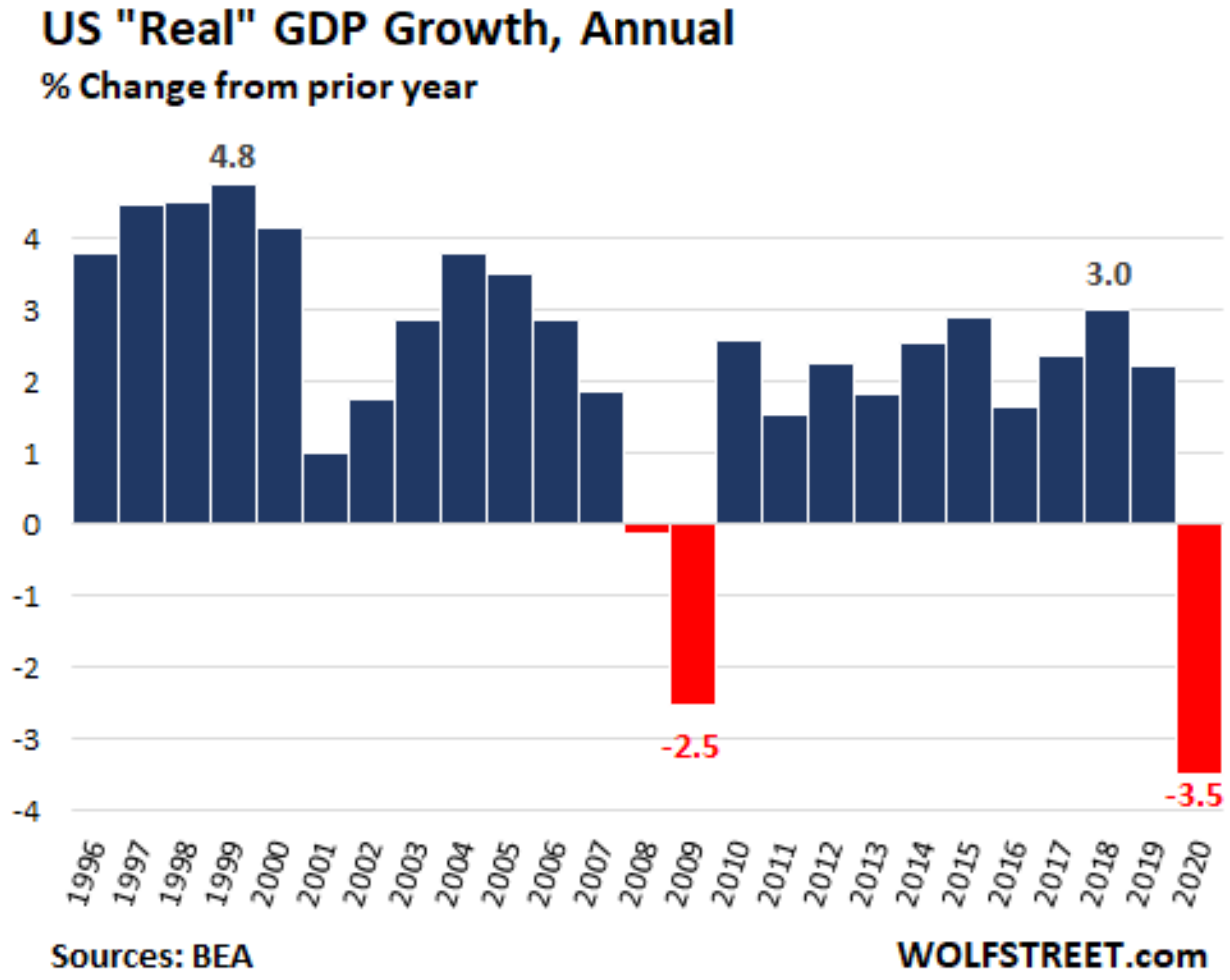

[1] The Year of the Plague in Charts: Weirdest Economy Ever, Wolf Richter, Jan ٢٨, ٢٠٢١, Link

في الربع الرابع، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١.٠٪ عن الربع الثالث، بعد تعديله وفقًا للتضخم (ولكن ليس "سنويًا")، مما ترك الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع منخفضًا بنسبة ٢.٥٪ عن العام الماضي.

كان الانخفاض في الربع الثاني والقفز في الربع الثالث من أقوى التحركات على الإطلاق في بيانات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوية، والتي بدأت في عام ١٩٤٧. قبل ذلك، كانت هناك بيانات سنوية فقط. عاد النمو في الربع الرابع، عند ١٪ (العمود الأخضر)، إلى نطاق النمو الفصلي العادي على مدى العقدين الماضيين:

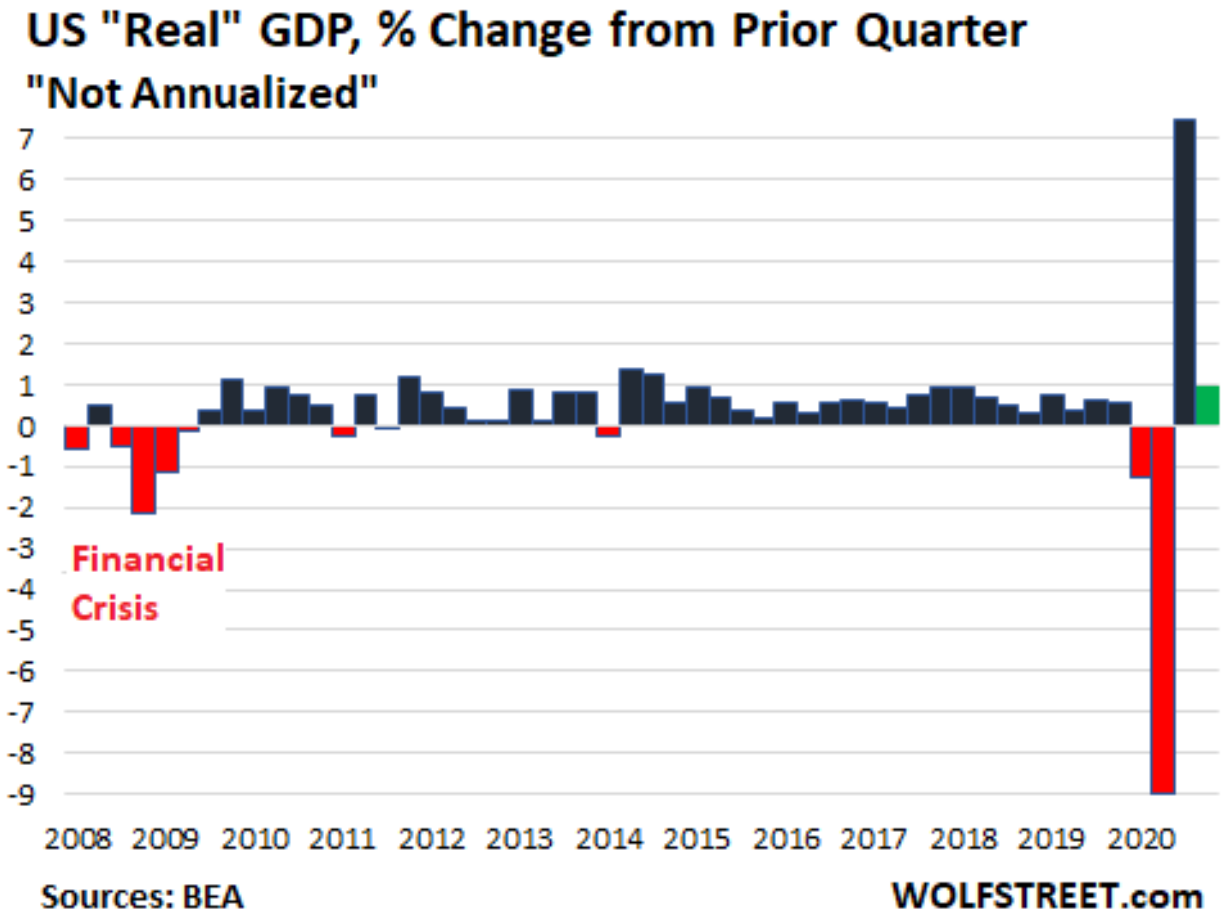

في العناوين الرئيسية هذا الصباح، رأيت نمو الناتج المحلي الإجمالي "٤٪" للربع الرابع، والذي كان رقمًا "سنويًا"، مما يعني أن النمو في الربع الرابع (١.٠٪) مضروبًا في أربعة لتوقع ما سيكون النمو إذا استمر لمدة

عام كامل عند نفس المعدل، وهو نوع من السخافة، ولكن هذا ما تفعله معدلات النمو "السنوية". وهم بالتأكيد يجعلون الأشياء تبدو أكبر.

بعد تعديله للتضخم عبر هذه "دولارات ٢٠١٢" سيئة السمعة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع "معدل سنوي" "معدل موسميًا" قدره ١٨.٨ تريليون دولار، وهو نفس ما كان عليه في الربع الرابع من عام ٢٠١٨:

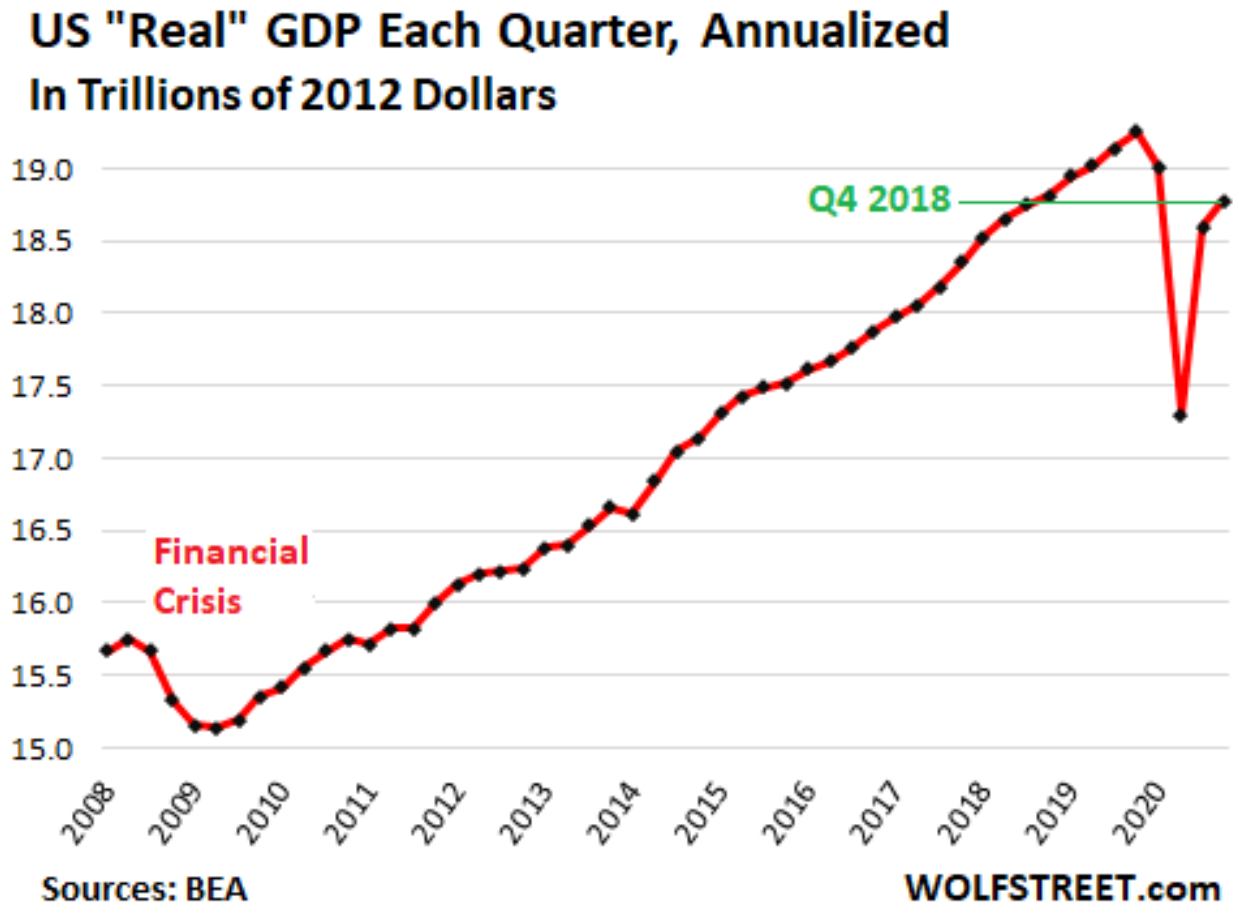

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي (٦٩.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٠.٦٪ فقط في الربع الرابع من الربع الثالث إلى معدل سنوي قدره ١٣.٠ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. ولا يزال منخفضًا بنسبة ٢.٦٪ عن الربع الرابع من العام الماضي:

- وتراجع الإنفاق على السلع من الربع الثالث إلى ٥.١ تريليون دولار (معدل سنوي).

- ارتفع الإنفاق على الخدمات بنسبة ١.٠٪ من الربع الثالث إلى ٨.٠ تريليون دولار (معدل سنوي) .

أنتج هذا ارتفاعًا مذهلاً للغاية بعد الاندفاع المذهل في Q2 و Q3 :

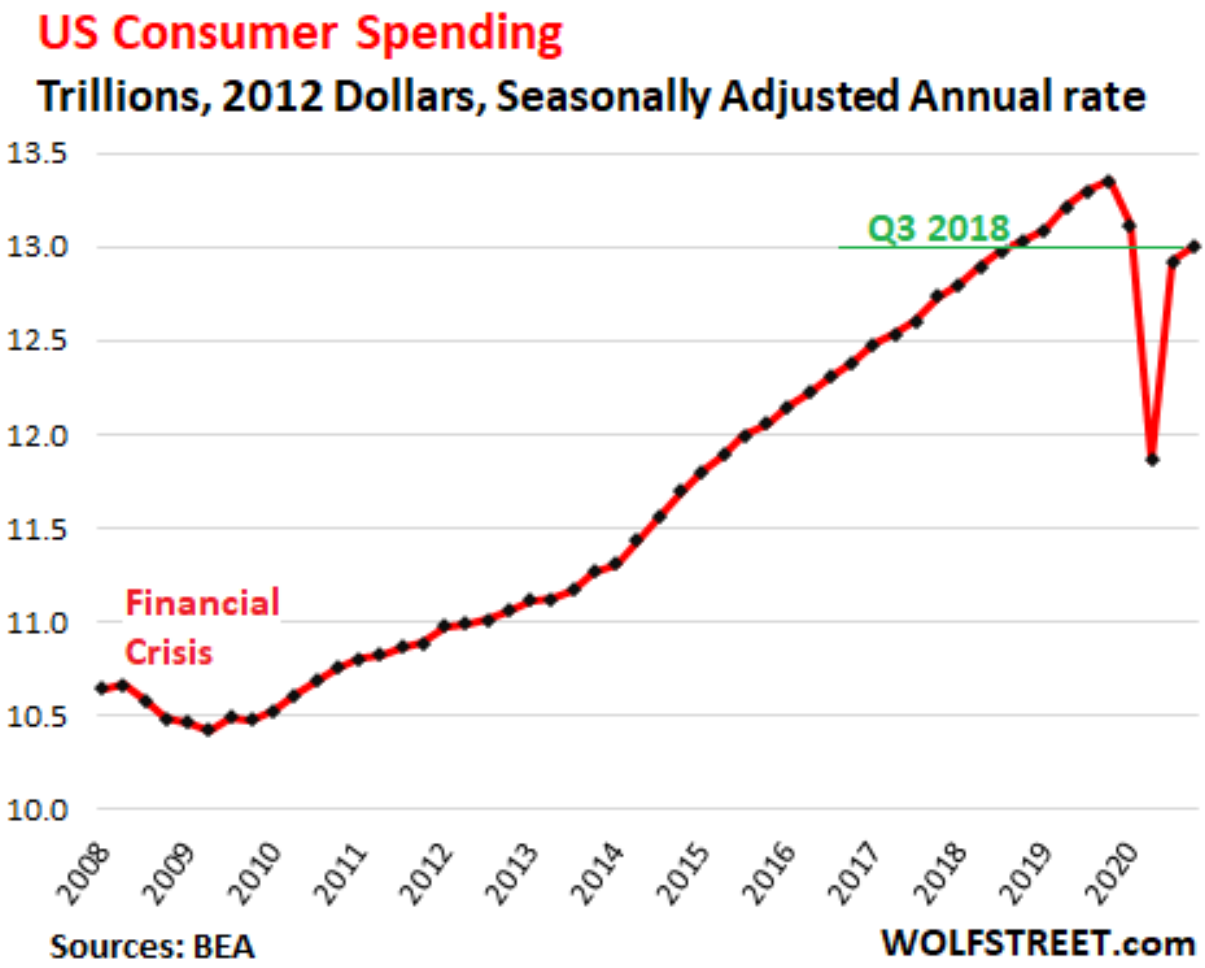

قفز إجمالي الاستثمار المحلي الخاص (١٨.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٥.٨٪ في الربع الرابع من الربع الثالث إلى معدل سنوي قياسي جديد قدره ٣.٥ تريليون دولار . يشمل ذلك الاستثمار في الهياكل والمعدات ومنتجات الملكية الفكرية السكنية وغير السكنية مثل البرمجيات، لكنه لا يشمل الاستثمار في المنتجات المالية مثل الأسهم والسندات :

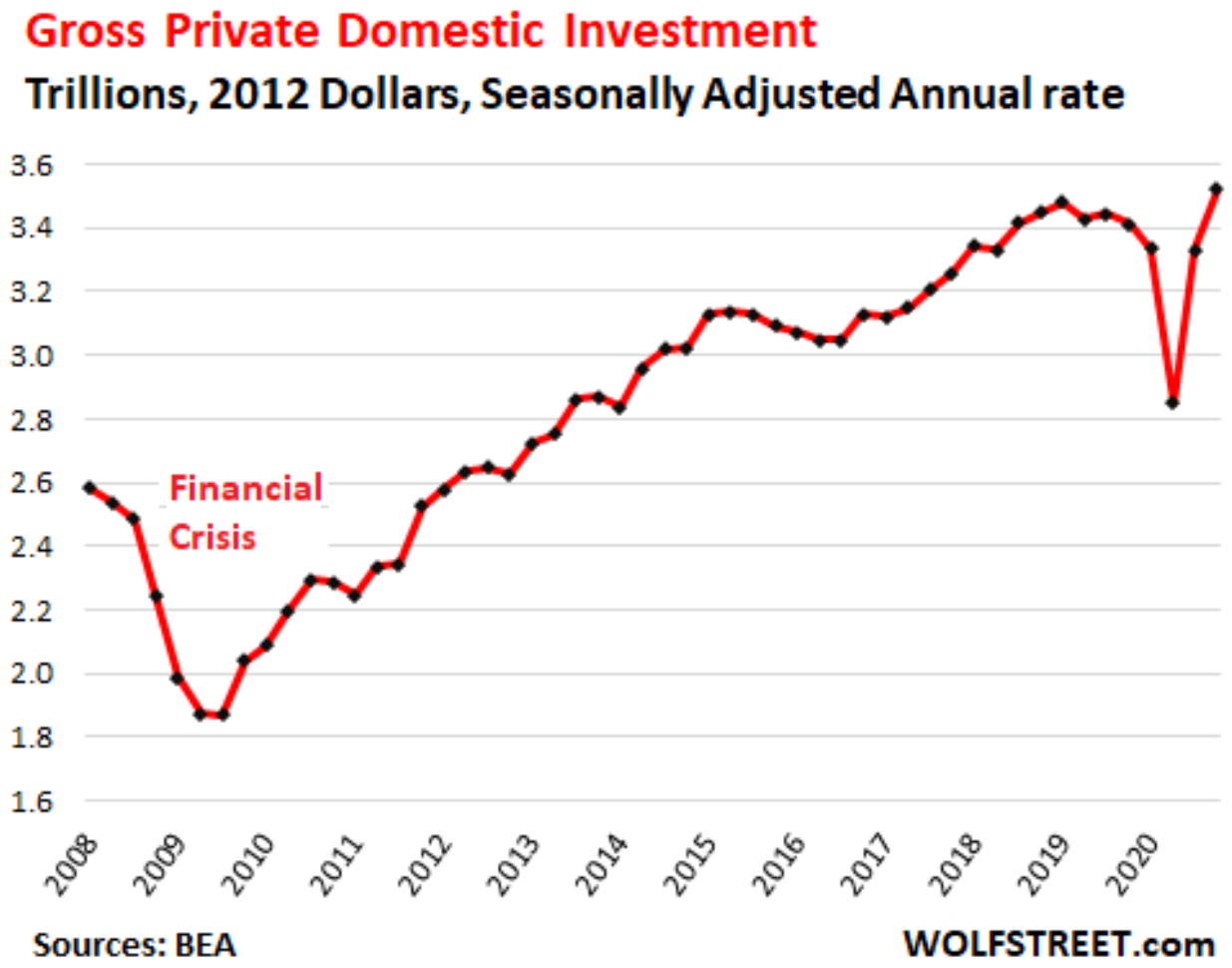

نمت المخزونات الخاصة بمقدار ٤٤.٦ مليار دولار (معدل سنوي) في الربع الرابع، بعد أن انخفضت بمقدار ٣.٧ مليار دولار في الربع الثالث، وانخفضت بمقدار ٢٨٧ مليار دولار في الربع الثاني و ٨١ مليار دولار في الربع الأول. بعبارة otder، تم تجديد المخزونات جزئيًا. نمو المخزونات يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أدى ارتفاع الواردات، وضعف الصادرات إلى حدوث عجز تجاري قياسي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي (كل ذلك بالمعدلات السنوية وبدولارات ٢٠١٢).

ارتفعت واردات السلع والخدمات بمقدار ٢١٣ مليار دولار في الربع الرابع من الربع الثالث إلى ٣.٤ تريليون دولار، مدفوعة بالاقتصاد التحفيزي عندما لا يستطيع المستهلكون إنفاق أموالهم على إجازات فاخرة. بدلاً من ذلك، فإنهم ينفقون أموالهم على البضائع المستوردة.

ارتفعت صادرات السلع والخدمات بمقدار ١١٠ مليارات دولار فقط، وهو ما لا يكفي لتعويض الزيادة في الواردات، إلى ٢.٣ تريليون دولار.

وتفاقم العجز التجاري (الصادرات ناقص الواردات) – أو "الصادرات الصافية الحقيقية" – للسلع والخدمات في الربع الرابع إلى أسوأ مستوى جديد بلغ ١.١٢ تريليون دولار. يضاف صافي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. نظراً لأن المبلغ سلبي، فإنه يقلل من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١.١٢ تريليون دولار. هذا هو أسوأ بنسبة ٣٠٪ من الضربة في الربع الرابع من عام ٢٠١٩.

أعدت الرسم البياني إلى عام ١٩٧٠، على الرغم من ضياع التفاصيل، لإظهار مدى تدهور هذا الوضع. أي شيء تحت الخط الأزرق يطرح من الناتج المحلي الإجمالي. لقد حفز الاقتصاد التحفيزي للولايات المتحدة – وهو أغرب اقتصاد على الإطلاق – الاقتصادات في بلدان أخرى، مثل الصين وألمانيا واليابان والمكسيك:

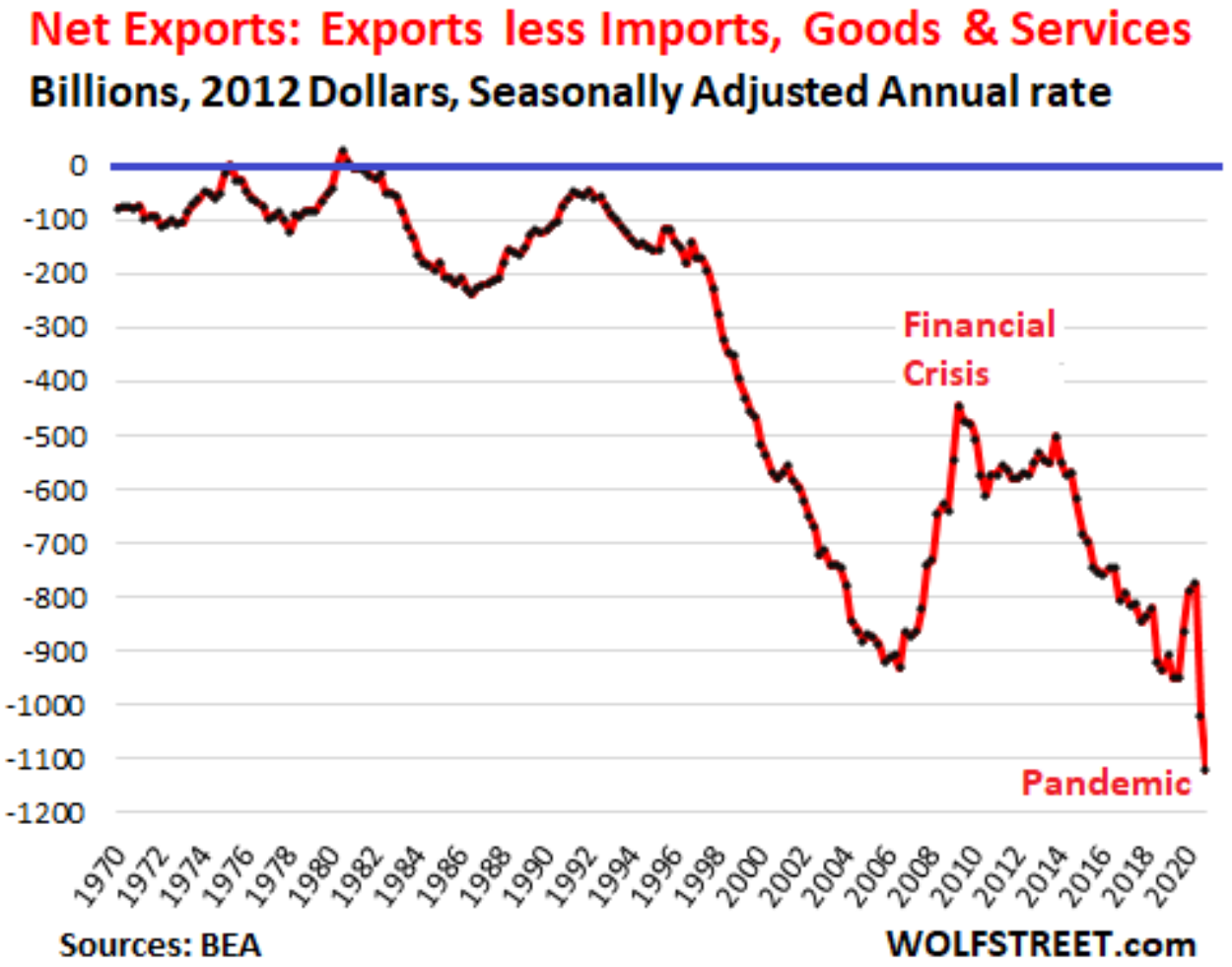

انخفض الاستهلاك والاستثمار الحكومي (١٧.٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٠.٣٪ من الربع الثالث إلى ٣.٣ تريليون دولار (المعدل السنوي)، بانخفاض ٠.٦ ٪ عن العام السابق. وهذا يشمل جميع الحكومات: الفيدرالية والولائية والمحلية.

وهذا لا يشمل مدفوعات التحفيز والبطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي والرواتب الحكومية والمدفوعات المباشرة الأخرى للمستهلكين، والتي يتم احتسابها في الناتج المحلي الإجمالي عندما ينفق المستهلكون هذه الأموال كجزء من إنفاق المستهلك – انظر مخطط إنفاق المستهلك أعلاه.

يشمل الاستهلاك والاستثمار الحكومي السلع والخدمات التي تستهلكها الحكومة، من وقود المركبات الحكومية وإيجار المكاتب إلى الخدمات الاستشارية. وتشمل الاستثمارات الحكومية، مثل البنية التحتية.

تعرضت حكومات الولايات والحكومات المحلية لضغوط شديدة على الميزانية، وفي الربع الرابع انخفض استهلاكها واستثماراتها بمقدار ٨.٥ مليار دولار إلى ١.٩٨ تريليون دولار (المعدل السنوي، ٢٠١٢ دولار)، بعد أن انخفض بالفعل بمقدار ٢٠ مليار دولار في الربع السابق.

انخفض استهلاك الحكومة الفيدرالية واستثماراتها بمقدار ١.٨ مليار دولار في الربع الرابع، إلى ١.٣٣ تريليون دولار (المعدل السنوي، ٢٠١٢ دولار) مع ارتفاع الدفاع بمقدار ١٠ مليار دولار، وانخفاض غير الدفاعي بمقدار ١١.٤ مليار دولار:

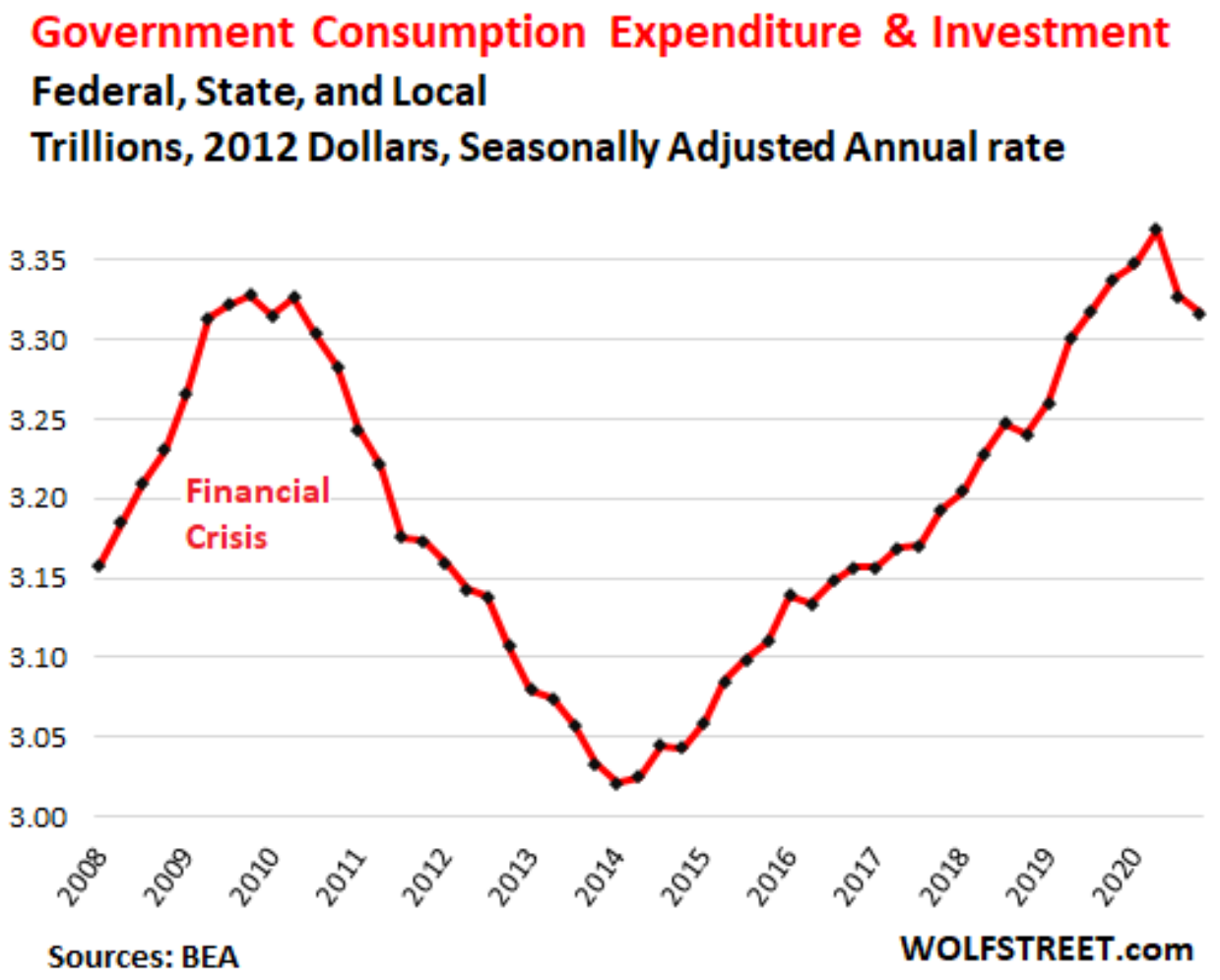

وهذا يضع اقتصاد عام ٢٠٢٠ خلفنا...